

Factors affecting the rebuilding of the Sudanese state

Ahmed Ibrahim Hassan Ibrahim¹ , Mohamed Eid Kilase Ajoud²

¹ Department of Human Resources, Faculty of business administration, Northern Border University. ARAR KSA
ahmed.ibrahim@nbu.edu.sa

² Department of Human Resources Northern Border University. ARAR. KSA - University of Bahri- Sudan,
mohammed.eid.ajoud@nbu.edu.sa

ARTICLE INFO

Article history:

Received:07/12/2024

Accepted:31/05/2025

Online:17/12/2025

Keywords:

State building, state
rebuilding, failed
state, fragile state,
state institutions.

JEL Code:: Q56,
M54, O13

:

ABSTRACT

This study aims to examine factors that affecting the rebuilding of the Sudanese state reviewing current theories and theoretical dimensions that explain the process of rebuilding failed state or a fragile state with focus on contemporary theoretical and political thought found in the field of science. The study used the descriptive methodology, that help to study the problem of Sudanese state fragility and to reach to the appropriate conclusion in favor of state building. The study revealed some findings regarding the state building in Sudan based on specific building-blocks and factors of state building and within the framework of the political, social, economic, cultural and external functions of stat. Not only that but also the state should build structures and programs to eradicate poverty, diseases, and exclusion. The study recommends to build solid governance system that maintain the survival and continuity of the state besides supporting and applying good governance and governance standards in public and private institutions of Sudan and achieving balanced sustainable development with the necessity of rebuilding the state in the post-war period and expanding the channels for political participation and strengthening civil society institutions

العوامل المؤثرة في إعادة بناء الدولة السودانية

أحمد إبراهيم حسن إبراهيم¹ ، محمد عيد كليسي²

¹ كلية إدارة الأعمال، جامعة الحدود الشمالية (المملكة العربية السعودية)، ahmed.ibrahim@nbu.edu.sa

² كلية إدارة الأعمال، جامعة الحدود الشمالية (المملكة العربية السعودية)، mohammed.eid.ajoud@nbu.edu.sa

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2024/12/07

تاريخ القبول: 2025/05/31

تاريخ النشر: 2025/12/17

الكلمات المفتاحية

بناء الدولة

إعادة بناء الدولة

الدولة الفاشلة

الدولة الهشة

مؤسسات الدولة

JEL Code: Q56, M54,
O13

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تناول العوامل المؤثرة في إعادة بناء الدولة السودانية وذلك من خلال تناول النظريات والأبعاد النظرية المفسرة لعملية إعادة بناء الدولة الفاشلة أو الدولة الهشة ضمن النقاشات الفكرية السائدة في حقل دراسات العلوم السياسية المعاصرة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي ساعد على دراسة ووصف مشكلة هشاشة الدولة السودانية وصراعاتها المسلحة وأثارها السالبة وذلك بغرض المساعدة في الوصول إلى استنتاجات لصالح بناء الدولة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن بناء الدولة في السودان يجب أن تتم بناء على مرتكزات وعوامل بناء الدولة وفي إطار وظائف الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والخارجية وأن تتم بناء هياكل ومؤسسات الدولة حسب ما يتلاءم مع البيئة الثقافية والاجتماعية للدولة السودانية. إنشاء برامج ومؤسسات فعالة من أجل القضاء على الفقر والأمراض والاستقصاء (التهميش). وتوصي الدراسة بناء مؤسسات الحكم الراسخة التي تحافظ على بقاء الدولة واستمراريتها مع دعم وتطبيق الحكم الرشيد ومعايير الحوكمة في المؤسسات العامة والخاصة وتحقيق التنمية المتوازنة المستدامة مع ضرورة إعادة البناء والإعمار للدولة في فترة ما بعد الحرب وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية مع بناء وتقوية مؤسسات المجتمع المدني.

- مقدمة:

لقد كانت الفكرة السائدة عن إعادة بناء الدولة المنهارة في السابق هي أن تقوم القوى العظمى بضم الدول المنهارة أو المختلة وظيفيا أو تقوم بتفكيكها إلى دويلات صغيرة. وتشمل الأمثلة من القرن العشرين تفكيك الإمبراطوريتين النمساوية المجرية والعثمانية وتقسيم الهند وباكستان (Ottaway, 2002). لقد قدم العديد من الكتاب مثل روبرت كابلان (Kaplan (1994:24 رؤيتهم عن الفوضى المستقبلية الناتجة عن غياب الحكومات المركزية في الدول الحديثة لصالح قيام كيانات قبلية مثل "دولة المدينة، ودولة الصفيح، ودول إقليمية غامضة وفوضوية". وعلى النقيض من ذلك هناك أفراد آخرون يرحبون بإضعاف سلطة الدولة لصالح دولة أكثر عالمية أو دولة أكثر تمثيلاً لشعوبها (Rosenau, 1997) وعلى عكس هؤلاء هناك بعض الأفراد الذين يُتهمون بأنهم رجعيون بسبب أنهم يعتقدون بأنه في حالة غياب الهيمنة العالمية أو الإقليمية، تظل الدولة ذات السيادة هي الحل الأنسب لمشكلة النظام السياسي (Jackson, 2001).

وفقا للباحثة بروك (Brook (2005 فإن الدولة الفاشلة أو المضطربة هي تلك البلدان التي انغمست في الاضطرابات السياسية على طريقة لا يمكن فيها تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين مثل التعليم والصحة والأمن والسكن والماء النظيف والطرق المسفلتة والكهرباء. وذلك في دلالة واضحة على حالة التناقض بين نموذج الدولة الفاشلة ونموذج الدولة الناجحة التي تتميز بتطبيق معايير الحكم الرشيد والتحكم في الإقليم الجغرافي وفرض سلطة الدولة على الشعب وبسط سيادتها على الإقليم مع وجود نظام قضائي مستقل وقوة للجيش والشرطة مع توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وحماية الأمن القومي والإنساني وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. كل ذلك يتيح للدولة الناجحة من السيطرة على الاضطرابات الاجتماعية في أراضيها والمحافظة على صلاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى لكن على النقيض من ذلك لا تستطيع الدولة الفاشلة من تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها بل تعيش في ظروف مضطربة والأمثلة على هذه الدول الفاشلة هي العديد من الدول التي تقع في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي. وفي هذا السياق يرى الباحث أن كثير من خصائص الدولة الفاشلة أو المضطربة قد انطبقت على حالة الدولة السودانية حيث الصراعات المسلحة بشكل واسع متزامنة مع الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار السياسي وغياب التنمية المتوازنة والفشل في تقديم الخدمات الأساسية مع ارتفاع معدلات الفقر وانتشار الجريمة ويتسق ذلك مع تعريف نعم تشومسكي (2007) عن الدولة الفاشلة وهي تلك الدولة غير القادرة على حماية مواطنيها من العنف والدمار وتميل إلى اعتبار نفسها فوق القانون على الصعيدين المحلي والدولي مع توظيف آليات ممارسة العنف والعداء ضد الجميع، مع تجريد مؤسساتها من وظائفها الجوهرية واستدامة العجز الديمقراطي الخطير.

المتتبع للدراسات والأدبيات الغربية التي تناولت توصيف الدولة الفاشلة نجدها تنطلق من منظور انجلوسكسوني أو تركز على مؤشرات الدولة الفاشلة الصادرة عن البنك الدولي (مؤشرات الحوكمة) وصندوق دعم السلام (دليل الدول الفاشلة) ومؤشر برتلسمان (مؤشرات فشل الدولة من منظور الإدارة السياسية الرشيدة) أو تضم رؤية فرانسيس في إعادة بناء الدولة الفاشلة وجميع هذه الأدبيات الغربية التي تتعلق بالدولة الفاشلة تعاني من غموض

المفاهيم وازدواجية المعايير في توصيف الدولة الفاشلة لأنها تتخذ أبعادا سياسية وايدلوجية تتطلق منها. ينظر المنظور الانجلوسكسوني إلى الدولة الفاشلة على أنها دولة لا تستطيع القيام بوظائفها وعاجزة عن إنتاج عوامل استمرارها وتقتل في الالتزام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها داخليا وتجاه المجتمع الدولي خارجيا وبالتالي تعتبر مثل هذه الدولة فاقدة للشرعية مما يؤدي إلى شرعنة تدخل القوى الخارجية لمعالجة الأزمة. في المقابل نجد مؤشرات الدولة الفاشلة الصادرة عن البنك الدولي وصندوق دعم السلام ومؤشر برتلسمان كلها تصف الدولة الفاشلة بمعايير تختلف من مؤسسة إلى أخرى. أما فرانسيس فوكوياما فقد تناول إعادة بناء الدولة الفاشلة من خلال ثلاثة مراحل أساسية وهي: مرحلة إعادة الاعمار في فترة ما بعد الصراع المسلح وينطبق ذلك على الدول التي خرجت من صراع عنيف ويتعين على المجتمع الدولي توفير الأمن وكل ما هو ضروري للاحتياجات والخدمات الأساسية. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة إنشاء مؤسسات الدولة ذات الاكتفاء الذاتي التي توفر الأمن والتنمية بمساعدة قوى دولية بينما مهمة توفير الاستقرار تقع على عاتق القوات الدولية. أما المرحلة الثالثة فهي تتعلق بتعزيز مؤسسات الدولة الهشة وتقوية وظائف الدولة الضعيفة وتزويدها بالخبرة المؤسساتية عبر إنشاء دستور توافقي وتعزيز إدارة القطاع العام وضمان مشاركة فعالة للمجتمع المدني في رسم السياسة العامة للدولة والقضاء على الفساد السياسي والبيروقراطية الهشة وخلق إدارات انتقالية جديدة تمثل أحد آليات حكم القانون وعمليات بناء الدولة (أفسي وناسي، 2020).

يرى الباحث أن الأدبيات الغربية الأنجلو سكسونية تمكنت في بعض جوانبها من توصيف وتشخيص هشاشة مؤسسات الدولة الفاشلة لكنها في الوقت نفسه تعتبر هذه الأدبيات وصفات وارشادات غربية لإضفاء الشرعية على التدخلات الغربية السافرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى خاصة في البلدان النامية تحت زريعة إعادة الإعمار وبناء الدولة في فترة ما بعد الصراع المسلح لذا يرى الباحث ضرورة تبني رؤية لبناء الدولة تتطلق من داخل الدولة وتركز على تلبية احتياجات مواطنيها وبناء مؤسساتها بطريقة يتم فيها المحافظة على قيم الشعب وصيانة سيادة الدولة مع إتاحة الفرصة للتعاون مع المجتمع الدولي الخارجي في إطار الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الداخلية للدول الأخرى والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

كما يرى الباحث أن هذه الورقة تركز بصورة أساسية على تناول موضوع بناء الدولة السودانية بعد أن عانت الدولة من الصراعات المسلحة لسنوات طويلة والتي بدأت في فترة ما قبل وبعد الاستقلال منذ عام 1956 وتزامنت تلك

الصراعات مع حالات عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية والثورات الشعبية ومجي حكومات مدنية وعسكرية هشة نتجت عنها انهيار للتنمية الاقتصادية وسوء الإدارة العامة وتدهور الخدمة المدنية وزيادة معدلات الفساد وانتشار معدلات الفقر وفشل الدولة في تقديم الاحتياجات الأساسية للمواطنين. لذا تسعى هذه الورقة إلى إعادة التفكير في بناء الدولة بطريقة تحقق احتياجات المواطنين وتساهم في بناء مؤسسات الدولة وتحافظ على قيم المجتمع المتفق حولها وتدعم صيانة سيادة الدولة وتعزز انشاء علاقات دولية متوازنة وفقاً للمصالح الوطنية national

interests للدولة. من ناحية أخرى شهدت الدولة السودانية في الخمسة سنوات الأخيرة أحداث سياسية غير مسبقة تمثلت في الثورة الشعبية التي أطاحت بالرئيس عمر حسن البشير الذي استولى على السلطة لمدة ثلاثة عقود منذ 30 يونيو 1989 حتى لحظة الاطاحة به في ثورة شعبية مع اضطرار اللجنة الأمنية العليا إلى إزاحة رأس النظام الحاكم وبطانته في 11 أبريل 2019 ولقد كانت تلك اللجنة الامنية العليا التي أزاحت النظام مؤسسة من مؤسسات النظام البائد ومنصوص عليها في دستور 2005 ، ومعروفة بأفرادها وهم قيادات أمنية وعسكرية وسياسية اكتسبوا عضويتهم في هذه اللجنة بحكم مناصبهم، و كان ابرزهم عشية سقوط البشير : وزير الدفاع (رئيس اللجنة) الفريق عوض ابن عوف ، و رئيس هيئة الاركان في الجيش الفريق اول كمال عبد المعروف ونائبه، ورئيس الاستخبارات العسكرية الفريق اول مصطفى محمد مصطفى ونائبه ، ومدير جهاز الامن الفريق أمن صلاح قوش ، ونائب مدير جهاز الامن الفريق امن جلال الشيخ ، مدير عام الشرطة الفريق الطيب بابكر ونائبه ، ومدير عام منظومة الصناعات الدفاعية عمر زين العابدين ، وزير الخارجية الدريدي محمد احمد ، وزير الداخلية بشارة جمعة ارو، وقائد الدعم السريع الفريق محمد حمدان دقلو الذي الحقه البشير باللجنة.

الجدير بالذكر أن الثورة الشعبية التي انطلقت منذ 13 ديسمبر 2018 واستمرت لمدة أربعة أشهر إلى لحظة سقوط نظام الانقاذ الوطني في 11 أبريل 2019 كانت علامة فاصلة ما بين نظام عسكري-اسلامي تميز ببعض النجاحات وكثير من الاخفاقات ومرحلة سياسية انتقالية جديدة مليئة بالتعقيدات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ولقد أنشئت حكومة انتقالية غير مكتملة المؤسسات مكونة من مدنيين ممثلة في قوى الحرية والتغيير (قحت) والمجلس العسكري (القوات المسلحة وقوات الدعم السريع) و المجلس السيادي برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء برئاسة د. عبد الله حمدوك مع غياب تام للمؤسسة التشريعية (البرلمان) والمحكمة الدستورية والنائب العام وغيرها من مؤسسات الدولة المهمة. علي أية حال دخلت حكومة الفترة الانتقالية في تناقضات هيكلية تمثلت في كيفية اختيار النائب العام وتشكيل البرلمان وكيفية الاصلاح العسكري والأمني بالتحديد اصلاح القوات المسلحة ودمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة وبالتالي جاء انقلاب 25 اكتوبر 2021 كنتاج طبيعي للتناقضات الهيكلية ثم جاء الاتفاق الإطاري كوثيقة بديلة أو اصلاحية للوثيقة الدستورية لكن قدم عدم الاتفاق حول بنوده هي السمة التي ميزت الاتفاق الاطاري. هذا وقد بلغ الخلاف مبلغاً كبيراً بين الفاعلين الأساسيين في الحكومة الانتقالية (القوات المسلحة وقوات الدعم السريع وقوى الحرية والتغيير والحركات المسلحة لسلام جوبا) وصلت هذه الخلافات ذروتها باندلاع

الحرب الدامية بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع في صبيحة 15 أبريل 2023 في قلب العاصمة الخرطوم ثم انتشرت المعارك في معظم مناطق البلاد الأخرى نتجت عنها خسائر بشرية ومادية هائلة ونزوح ولجوء وكوراث انسانية لم يسبق له مثيل في تاريخ السودان الحديث في فترة ما بعد الاستقلال. هذا الاوضاع بمقاييس المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية تضع السودان في خانة الدول التي تحتاج إلى إعادة اعمار وبناء لمؤسساتها حتى تكون قادرة على القيام بوظائفها بكل كفاءة وفاعلية بل شكلت هذه الحرب والكوارث تهديداً بفناء الدولة أو تقسيمها إلى دولات في حالة استمرارية الحرب بهذه الوتيرة التدميرية ما لم يتم التفكير في البدء في بناء

مؤسسات الدولة مع كامل السيادة والشرعية. لذا تتمثل مشكلة هذه الدراسة في السؤال الرئيس: ما هي العوامل المؤثرة في بناء دولة سودانية قوية وفاعلة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة ؟

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: ما هي العوامل المؤثرة في بناء دولة سودانية قوية وفاعلة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة ؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات التي تناولت موضوع إعادة بناء الدولة وذلك بسبب حداثة المفاهيم الجديدة حول إعادة بناء الدولة والتي ظهرت في أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث انتشرت مفاهيم إعادة الاعمار وبناء الدولة منذ تسعينيات القرن العشرين الماضي. بالإضافة إلى أن عملية إعادة بناء الدولة تتطلب تطبيقها وضع اطار نظري توضح كيفية إعادة البناء وهذا الاطار النظري الجديد ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات التي تناولت إعادة بناء الدولة السودانية. أما من الناحية التطبيقية تتبع أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم إطار استرشادي لعملية إعادة بناء الدولة لصناع القرار والقائمين على إعادة الاعمار وبناء مؤسسات الدولة كما تفيد الدراسة الباحثين واثراء للمكتبة السودانية والعربية.

أهداف الدراسة

تتخصر أهداف الدراسة في الآتي:

1. التعرف على المتطلبات الأساسية لإعادة بناء الدولة في السودان.
2. التعرف على كيفية الاستفادة من إعادة بناء الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً في إدارة وتحقيق التنمية المتوازنة.
3. استكشاف الخبرات الدولية في بناء الدول وتوظيفها في إدارة وتحقيق التنمية في داخل الدولة.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة ووصف الظاهرة وصفاً دقيقاً والتحليل من خلال الاجابة عن السؤال الرئيس المتعلق بمشكلة الدراسة ومن خلال الربط والتحليل والتفسير وصولاً إلى الاستنتاجات ليبني عليها النتائج والتوصيات.

الاطار النظري للدراسة

تتناول الدراسة مشكلة إعادة بناء الدولة في السودان عن فترة دولة ما بعد الاستقلال التي ظلت تعاني من الخلل البنيوي متزامنة مع الصراعات المسلحة المطولة حيث لم تشهد الدولة أوقات سلام إلا في فترات قصيرة نسبياً بعد توقيع اتفاقية أديس أبأ في 27 فبراير 1972 والتي ألغيت عام 1983. ومرة أخرى شهد السودان سلام نسبي بتوقيع اتفاقية السلام الشامل

مفهوم بناء الدولة State building

يعتبر مفهوم إعادة بناء الدولة من المفاهيم التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة وقد كان التركيز على آليات إعادة بناء الدولة الفاشلة التي تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين وكذلك تحدياً للاستقرار العالمي كما ارتبطت فكرة إعادة بناء الدولة الفاشلة بعدة قضايا مثل الديمقراطية وحقوق الانسان والمشاركة السياسية والإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي (أقضي وناسي، 2020، ص4).

يرى فوكوياما (2007، ص 35) أن الدولة الفاشلة تشكل مصدراً أساسياً لانتشار الفقر والأوبئة والارهاب وكذلك هي الدولة التي تمتد من البلقان إلى الشرق الأوسط مروراً بالدول الأفريقية والآسيوية وانهارها أدت إلى حدوث كوارث إنسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان ويعرف فرانسيس فوكوياما بناء الدولة على أنها تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي بدءاً بتوفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي مروراً بتوفير التعليم وحماية البيئة انتهاءً بوضع السياسة الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة. وفي ذات السياق يُعرف محمد (2014) بناء الدولة على أنها تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة، وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي والقيام بتحويلات جذرية في بنية وثقافة بعض المجتمعات وإعادة هيكلة نظامها السياسي والاقتصادي وفقاً لنموذج معين.

إن عملية بناء الدولة من حيث المراحل التاريخية نجدها تمر بأربع مراحل وهي: تشكيل الدولة، وبناء الأمة، والمشاركة السياسية، وإعادة التوزيع. هناك مناهج ونظريات ومداخل فكرية تناولت بناء الدولة فالنظرية التقليدية ركزت على البناء الدستوري والمتغيرات القانونية والموسسية وهناك المدخل النسقي أو النظامي كرد فعل على النظرية الدستورية (التقليدية) التي أعطت أهمية للبنية والهيكل وأهملت تحليل حركة النظام السياسي. ويؤكد ديفيد ايستون رائد نظرية النظم في كتابه المشهور (تحليل النظام السياسي) أن بناء الدولة هي عملية سياسية وأن النظام السياسي في حالة تفاعل دائم مع البيئة الداخلية والخارجية بالتالي تتحصل الدولة على أصول المعرفة من هذا النموذج للنظام أو التحليل النسقي كما تجد التأييد والمساندة والاعتراف (الشرعية) للمجتمع السياسي والحكومة. أما صموئيل هنتغتون في كتابه (النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة) ذكر ثلاثة متغيرات لعملية بناء الدولة وهي: التمايز الهيكلي وترشيد السلطة والمشاركة السياسية وهذه العوامل الثلاثة مرتبطة بعوامل التحديث وهي:

أولاً: بناء سلطة سياسية قوية واحدة تكون عامة علمانية محل السلطات التقليدية والدينية والأسرية والعرقية .
ثانياً: تطوير الأبنية السياسية والفصل بين السلطات السياسية والتي تتضمن عملية توزيع الموارد على أساس الانجاز وليس المحاباة وبناء المؤسسات.

ثالثاً: توسيع المشاركة السياسية احتراماً لمبدأ المساواة (Merar and Nassira, 2021).

الملاحظ أن مدرسة التحديث هذه قد ركزت بصفة أساسية على تغيير البنية الاجتماعية والثقافية والدينية في عملية بناء الدولة مع العوامل السياسية ومعايير الترشيح كالثقافة السياسية وإنشاء سلطة التمايز البنائي والعقلانية والتخصص الوظيفي. بالرغم من أن مدرسة التحديث أوردت عناصر مهمة في عملية بناء الدولة خاصة فيما يتعلق تطوير الهياكل السياسية وبناء المؤسسات وفصل السلطات السياسية وتوزيع الموارد بعدالة إلا أن هناك عوامل تحديث

يصعب تغييرها لأنها ترتبط بالآطار الثقافي والبيئة الاجتماعية للدولة مثل نظام التركيبة الأسرية والعرقية والدينية. كما أن هناك مجتمعات ودول ليست لديها نزاعات فيما يتعلق بالسلطات التقليدية والدينية والأسرية والعرقية. بالتالي نجد رؤى مختلفة عن كيفية بناء الدولة كما نجد ذلك عند رولت روستو الذي ينظر إلى بناء الدولة من خلال المنظور التنموي أي أن التحديث السياسي له ارتباط بمصطلح القومية ويتضمن تغييرات في القيم والاتجاهات والنظم والبناء بهدف إيجاد نظام سياسي متكامل وبناء دولة مؤسسات (الأقدي، 2009).

عوامل فشل وهشاشة الدولة

هناك عوامل كثيرة تؤدي إلى فشل الدولة وهي عوامل معقدة ومتداخلة فيما بينها لكن يمكن وضع هذه العوامل على النحو التالي :

1. دولة ما بعد الاستعمار ورثت من الاستعمار هياكل ومؤسسات لم تحقق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والتقدم. في السودان ركز الاستعمار جهود التنمية الاقتصادية في وسط السودان حول النيلين الأبيض والأزرق ومشروع الجزيرة وذلك لخدمة مصالح الاستعمار البريطاني ليس الشعب السوداني. بل أن السودان لم يعرف برامج التنمية الاقتصادية منذ نشأتها كدولة حديثة وبحدودها الجغرافية عند الاستقلال إلا في الأعوام: 1946 – 1951، 1953 – 1956، بعد ضغط الحركة الجماهيرية وازدياد نمو الوعي الوطني الذي كان يطالب بزيادة ميزانية التعليم. بعد الاستقلال لم يحدث تغيير يذكر في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية التي خلقها المستعمر بل ازداد الوضع سوءا بسبب عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية، وفشل الأنظمة الحاكمة (المدنية والعسكرية) في تحقيق التنمية المتوازنة المستدامة، إضافة لتعميق الصراعات المسلحة في السودان. وليس هذا فحسب بل لم تحافظ الحكومات الوطنية المتعاقبة على كامل الارث الاستعماري لذا شهد السودان انهيار البنيات التحتية التي خلفها الاستعمار مثل مشروع الجزيرة، والسكك الحديدية، والنقل النهري، والخطوط الجوية السودانية. ومن ناحية أخرى ارتفعت ديون السودان الخارجية وبلغت حوالي 60 مليار دولار وظهر العجز الغذائي والمجاعات وازدادت رقعة الحروب وعدم الاستقرار الداخلي وبرز نماذج فاشلة للتصنيع مع زيادة الاعتماد على الغير كما اختل توزيع الدخل القومي حيث أصبح العشرة أشخاص الأغنى بالسودان لديهم حوالي 60 %، وال 40 % الأفقر لديهم 8 % فقط من الدخل القومي (بروفيسور محمد هاشم عوض: السوداني الدولية، السبت 19/3/1994).
2. الفشل في بناء مؤسسات دولة سياسية وبيروقراطية فعالة ومستدامة منذ الاستقلال السياسي.
3. انتشار الحروب والصراعات الداخلية والخارجية في الدول وما بينها.
4. سوء الحكم من قبل النخب السياسية أدت إلى تدمير القدرات المؤسسية التي كانت موجودة سابقاً. وهذه ينطبق على الحالة السودانية خلال نظام الانتفاذ في الفترة ما بين (1989-2019) حيث تبنى النظام الحاكم سياسة الخصخصة الاقتصادية التي بموجبها تم تحويل المؤسسات العامة المملوكة للدولة إلى مؤسسات خاصة يمتلكها الأفراد ولصالح

مصالحهم الخاصة. كما يرى الباحث أن هناك صراعات الهوية الأفريقية مقابل العربية وظهور كتاب في الصحف يؤيدون ذلك المنحى وبروز النعرات العنصرية وتسييس الأثنية وتوظيفها لصالح صراع الحكومة المركزية مع الحركات المسلحة خاصة في دارفور خاصة خلال الفترة ما بين 2003 إلى 2019 . كما أن هناك صراع السلطة الشرسة بين الأحزاب السياسية فيما بينها واغراء المؤسسة العسكرية للاستيلاء على السلطة كما حدث عندما تقدم حزب الأمة برئاسة عبد الله من خلال هذه العوامل المذكورة

عوامل ومرتكزات بناء الدولة

هناك مجموعة من العوامل والمرتكزات التي قُدمت لبناء الدولة الهشة أو الفاشلة وهي كما يلي:

1. تعزيز قدرة الدولة ومؤسسات الدولة وشرعية الدولة من خلال تقوية علاقة الدولة بالمجتمع في البنية الاجتماعية والسياسية الموجودة بطريقة تؤدي إلى زيادة فاعلية الدولة في مجالات الأمن والعدل والاقتصاد والخدمات العامة كالصحة والتعليم، وضمان الحريات السياسية والاقتصادية والمساءلة للحكومة مقابل ذلك يقبل الشعب بالضرائب وتحديد بعض الحريات.

2. إجراء عمليات تفاوض وإدارة سياسية لتوزيع القوة (السلطة والموارد... الخ) داخل المجتمع بطريقة تحافظ على توازن القوى بين النخب والمجموعات الاجتماعية والمنظمات في المجتمع، فالدولة القوية هي التي تستجيب لمطالب المجموعات التي تتشكل منها و يتبع لهذا إدارة واستيعاب عملية التغير والتحديات التي ترافقه، مع عدم إقصاء لبعض الجهات بسبب هشاشة واضطراب الوضع السياسي وقد يتطلب الأمر إعادة التفاوض الداخلي.

3. توفير الشرعية، فالشرعية تعتبر أداة أساسية في بناء الدولة وغاية مهمة، والشرعية ليست بالضرورة تأتي عبر العملية الديمقراطية فقط بل هي تأتي من رؤية الشعب لأداء السلطة وهذه تقيم بوسائل عديدة منها (الأداء: كتوزيع عادل للخدمات، وهناك المرجعية التاريخية والدينية والشكل السابق للدولة، وهناك أيضاً الأسلوب: الدستور والقانون والمساءلة).

4. توفير الحد الأدنى من الإمكانيات الإدارية وذلك بهدف الاستجابة لاحتياجات الناس للتحويل من الوضع الهش إلى الوضع المتين (عبد الحق، 2020). هذه المرتكزات المذكورة أعلاه تتسق مع وظائف الدولة العديدة التي يمكن اجمالها في نقاط عديدة.

وظائف الدولة

يمكن تصنيف وظائف الدولة على النحو التالي:

1. الوظيفة السياسية: تتعلق هذه الوظيفة بإقرار الأمن والنظام العام، وبناء النظام السياسي ونظام الحكم وإنشاء الأجهزة والمؤسسات السياسية الضرورية لاستمرار الدولة والحفاظ على الوحدة الوطنية .
2. الوظيفة الاقتصادية: وتعني إنشاء وتطوير الهياكل الاقتصادية ووسائل الإنتاج، وتنظيم علاقات العمل، وتنظيم الاستثمار الداخلي والخارجي وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة .

3. الوظيفة الاجتماعية: وتشمل إدارة ورعاية والتكفل بالمرافق العامة والأساسية كالبنى التحتية والتعليم والصحة، ومكافحة البطالة والأمية ورعاية الأمومة والطفولة وتوفير الضمان الاجتماعي .
4. الوظيفة الثقافية والأيدولوجية: وتتعلق بتنظيم الاعلام وانشاء المدارس والجامعات ودور العبادة والتكفل بتنظيم التظاهرات الثقافية وتأسيس منظمات المجتمع المدني.
5. الوظائف الخارجية: وتتعلق بحرص الدولة على الدخول في اتفاقيات وعلاقات دولية واقامة العلاقات الدبلوماسية والتكتلات السياسية والسعي إلى نشر ثقافتها وايدولوجيتها لضمان الاستيراد والتصدير وحماية رعاياها في الخارج(عبد الحق، 2020).

كل ما تقدم من نظريات وأفكار ومداخل فكرية عن بناء الدولة من مختلف المنطلقات الفكرية تساعد كعوامل مؤثرة في بناء دولة سودانية قوية وفاعلة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة.

تصورات عن بناء هياكل ومؤسسات الدولة في السودان

إن بناء هياكل ومؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لا تتم بمعزل عن تقوية علاقة الدولة بالمجتمع بالتحديد في بنيتها الاجتماعية والسياسية الموجودة بطريقة تؤدي إلى زيادة فاعلية الدولة في مجالات الأمن والعدل والاقتصاد والخدمات العامة كالصحة والتعليم، وضمان الحريات السياسية والاقتصادية والمساءلة للحكومة مقابل أن يقبل الشعب بدفع الضرائب وتحديد بعض الحريات كما يتضمن عملية بناء الدولة إجراء عمليات تفاوض وإدارة سياسية لتوزيع القوة (السلطة والموارد...الخ) وإعادة اعمار ما دمرته الحرب ووضع ترتيبات دستورية تضمن سلاسة الانتقال السلمي للسلطة مع توفير الحد الأدنى من الإمكانات الإدارية للاستجابة لاحتياجات وتطلعات المواطنين مع الحفاظ على الشرعية بجانب إقامة علاقات خارجية متوازنة مع العالم الخارجي تضع المصلحة الوطنية في قائمة أولويات الدولة. إن قضية الحرب والسلام في السودان تعتبر من القضايا الكبرى التي شغلت الرأي العام السوداني والعالمي خاصة أن الحرب التي تدور حالياً في البلاد خلفت وراءها آثار سلبية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية ونفسية كثيرة وهي كفيلة بأن تجعل الدولة السودانية هشة بأقل تقديرات المختصين والباحثين لذلك فإن معالجة آثار هذه الصراعات المسلحة المدمرة وتحقيق العدالة للضحايا وبناء مؤسسات الدولة بجانب المشاركة السياسية في صناعة القرار ووضع رؤية للانتقال السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد ومعالجة قضايا الاستقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي بطريقة أقرب للعقد الاجتماعي (social contract) بين مكونات الشعب السوداني وإدارة الدولة

في إطار المؤسسية ومعايير الحوكمة كلها عوامل أساسية في معالجة مكامن الخلل البنوي في مؤسسات الدولة وتحقيق الوحدة الوطنية والمحافظة على وحدة السودان وبناء دولة قوية فاعلة. أما فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية فلا أحد ينكر دور الجيش في الدفاع عن حدود البلاد وحفظ الأمن لكن تعدد الجيوش والمجموعات المسلحة في الدولة

الواحدة مضره بأمنها وسلامة أراضيها وبالتالي فإن إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بواسطة الخبراء العسكريين والاستراتيجيين المختصين وتوحيد الجيوش في جيش نظامي مهني موحد ذو عقيدة دفاعية تحمي الوطن ومكتسباته تظل مطلب يفرضه واقع الحرب الحالية في السودان وفي الجانب الآخر يجب ابتعاد الأحزاب السياسية السودانية عن عملية الاستقطاب والتجنيد لأفراد القوات المسلحة في التنظيمات السياسية وتهيتئهم للاستيلاء على السلطة مكايده بالأحزاب السياسية الأخرى المنافسة لها وبذلك يمكن تحييد الجيش عن السياسة . أن من أهم العوامل التي عرضت الدولة السودانية للشاشة هي الصراعات المسلحة ولا سيما الجارية حالياً ونجد التفسير النظري لحالة الحروب المسلحة في السودان في كتابات تيد روبرت غير الذي وضع في كتابه لماذا يتمرد الناس Why Men Rebel أن سبب أي تمرد أو عنف أو عنف يرجع إلى الحرمان النسبي relative deprivation الناتج من عدم التكافؤ بين توقعات القيم وقدراتها. ويقصد تيد غروبرت بتوقعات القيم المادية (الحاجات الملموسة كالسلع والماديات) وتوقعات القيم المعنوية (الحريات والمشاركة السياسية والوظيفة العامة) التي يرغب الشخص في الحصول عليها أو يشعر أنه يستحقها مقارنة بغيره. أما القدرات، فتعني السلع والفرص التي يمتلكها الشخص فعليا. أو يعتقد أنه قادر على امتلاكها. أو تمتلكها الدولة ويشعر الشخص بأنه صاحب نصيب مشروع فيها. ويرى تيد غير أن شدة الغضب الناتج من الحرمان النسبي والذي يسبب الفعل السياسي العنيف مرتبط بخمسة عوامل: 1- عوامل نفسية وثقافية: اتساع الهوة بين التوقعات والقدرات يؤدي إلى تعاظم السخط 2- كثرة الاهتمام التي يوليها الفرد أو الجماعة لهذا الاتساع 3- قلة درجات إشباع الحاجات المتأثرة باتساع الهوة بين التوقعات والقدرات تزيد الاستياء والسخط 4- إذا كانت حلول موضوعية مطروحة استجابة لبعض التوقعات، فإنها تؤجل عملية انفجار السخط لكن إذا كانت الحلول المطروحة غير مقنعة والبدائل ليست ذات جدوى، يتصاعد الاستياء ويحدث الانفجار. 5- أن حرمان الفرد أو الجماعة من التعبير عن غضبهم المشروع يخلق بيئة صالحة لانفجار العنف أو الثورة. يمضي تيد غير بالقول أن الحرمان النسبي يخلق حالة من السخط والإحباط العام بسبب عدم التكافؤ بين التوقعات والقدرات أما العنف السياسي سواء أن كان في شكل احتجاجات شعبية عامة أو حروب أهلية أو مؤامرات تستهدف القضاء على النظام السياسي الحاكم يرتبط بمدى عمق السخط والإحباط العام المشترك بين الأفراد والجماعات كما يرتبط بأنماط السيطرة القسرية وأدوات القمع السياسي التي يمتلكها النظام السياسي الحاكم وقدرة المعارضة المادية والمعنوية على تجاوز السيطرة القسرية وأدواتها القمعية (غير، 2004). لو طبقنا نظرية الحرمان النسبي على الواقع السوداني فنجد أن نظرية الحرمان النسبي تفسر لدرجة كبيرة أسباب الحروب الأهلية في السودان والتي بدأت باكراً منذ عام 1955 قبل الاستقلال حتى الآن بل تمددت وانتشرت في جميع أطراف البلاد حيث أن الدولة السودانية لم تشهد تجربة تنمية متوازنة بين مناطق السودان المختلفة بل يعيش الكثير من المجتمعات خاصة في الأقاليم البعيدة في أقصى شمال السودان ودارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وشرق السودان مجتمعة من حرمان نسبي وأن مطالبهم وتطلعاتهم المشروعة في الحياة الكريمة والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والأمن الكهرباء والماء النظيف والطرق المعبدة والمساكن المناسبة في الغالب معدومة أو صعبة الحصول

عليها كما أن استجابة الحكومات لهذه المطالب كانت دائماً بالإنكار بل تواجه بعنف الدولة ومن هنا بدأت الصراعات المسلحة بين الجماعات والحركات المسلحة ضد الدولة وجيشها النظامي. كذلك يمكن إسقاط نظرية الحرمان النسبي على واقع ثورة ديسمبر 2019 التي أطاحت بنظام حكم عمر حسن أحمد البشير عندما اجتمعت جميع عناصر الحرمان النسبي الخمسة وأدت إلى السخط والإحباط الشعبي العام لدى الثوار السودانيين وأدت إلى إسقاط حكومة نظام الإنقاذ رغماً الوحشية التي استخدمت في إخماد الثورة. نخلص مما تقدم إلى أنه و بعد تقديم الدراسات والأدبيات عن أسباب الصراعات المسلحة في السودان وأسباب هشاشة الدولة بطريقة علمية مجردة تبقى على صناع القرار الاستفادة من نتائج هذه الدراسات والنظريات العلمية في تأسيس وبناء الدولة سودانية مغايرة عن القديم الذي أنتج هذه الحروب والصراعات المسلحة الكثيفة التي باتت كيان الدولة برمتها.

النتائج والخاتمة للدراسة

إن كثير من النظريات الغربية والانجلوسوكسونية عن تشخيص الدولة الفاشلة وإعادة بناء الدولة قد أثبتت فشلها في بناء دولة ما بعد الاستقلال بسبب أن هذه النظريات تؤسس للتبعية الغربية واضعاف سيادة الدولة دون مراعاة للخصوصية التاريخية والثقافية في عملية إعادة بناء الدولة. وبالتالي فإن عملية إعادة بناء الدولة مرتبطة بالسياق التاريخي للدولة ونشأتها وبالتالي ليست هناك وصفة نموذجية جاهزة موحدة تأتي من الخارج ويمكن أن تطبق بنجاح على الدولة بالداخل.

كما أن بناء الدولة في السودان يجب أن تتم في عومل ومرتكزات بناء التي تناولها في هذه الورقة العلمية وفي اطار وظائف الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والخارجية كما يجب فهم تصورات الباحثين عن بناء هياكل ومؤسسات الدولة في السودان التي تتناسب مع البيئة الثقافية والاجتماعية للدولة السودانية.

التوصيات

توصي الدراسة بالتوصيات التالية:

1. إنشاء برامج ومؤسسات فعالة من أجل القضاء على الفقر والأمراض والاستقصاء (التهميش).
2. دعم وتطبيق الحكم الرشيد ومعايير الحوكمة في المؤسسات العامة والخاصة.
3. تحقيق التنمية المتوازنة المستدامة بين مناطق السودان المختلفة.
4. إعادة البناء والاعمار للدولة وفق رؤية سودانية تحقق احتياجات المواطنين وتحقق سيادة الدولة وتحافظ على الشرعية.
5. المشاركة السياسية الواسعة والحقيقية التي تعكس التنوع الاثني والثقافي واللغوي للسودان.
6. بناء وتقوية مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في رفع الوعي بحقوق وواجبات المواطنة.
7. بناء مؤسسات الحكم الراسخة التي تحافظ على بقاء الدولة واستمراريتها.

قائمة المراجع

1. الأقدحي، هشام محمود (2009) الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة.
2. أقضي، محمد الشريف، وناسي، ولزهر. (2020). إعادة بناء الدولة الفاشلة. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. المجلد (9). العدد (2). ص 500-509.
3. تشومسكي، نعوم (2007). الدولة الفاشلة إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية. ترجمة: سامي الكعكي. بيروت. دار الكتاب العربي.
4. عبد الحق، عبود (2020). معوقات بناء الدولة في افريقيا دراسة حالة جنوب السودان. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة.
5. غير، تيد روبرت (2004) لماذا يتمرد البشر، ترجمة مركز الخليج للأبحاث دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة (1)، ص 51-599.
6. فوكوياما، فرانسيس (2007). بنا الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين: ترجمة مجاب الإمام. الرياض: مكتبة العبيكان.
7. محمد، وليد سالم، (2014) مؤسسة السلطة وبناء الدولة: دراسة حالة العراق، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع. ط 4 ، ص 49.

1. Brook, R.E. (2005). Failed States, or the State as Failure?. The University of Chicago Law Review. (4). 1159 -1196.
2. Jackson, R. H. (2001) The Global Covenant. Oxford: Oxford University Press
3. Kaplan, R. (1994) 'The Coming Anarchy', The Atlantic Monthly digital edition: www.theatlantic.com/politics/foreign/anarchy.htm. 1-32.
4. Merar, Djamel Ben and Nassira MELLAH (2021). State crisis and building: Adaptation and change. *Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences*, 3(3).
5. Milliken, J., & Krause, K. (2002). State failure, state collapse, and state reconstruction: Concepts, lessons and strategies. *Development & Change*, 33(5).
6. Ottaway, M. (2002). Rebuilding state institutions in collapsed states. *Development and change*, 33(5), 1001-1023.
7. Rosenau, J. N. (1997) Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World. Cambridge: Cambridge University Press.